

## الدرس الرابع عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

- أيها الإخوة الكرام، كنا في المجلس الماضي، قد ابتدأنا ما يتعلق بالكلام على ميراث الأم، وذكرنا أن لميراث الأم أحوالاً أربعة،

❖ **الحالة الأولى:** أن ترث السدس، وذلك في حالين: إما لوجود الفرع الوارث، أو وجود عددٍ من الإخوة، أو الأخوات، قلنا سواءً كانوا أشقاء أو لأبٍ أو لأمٍّ، أو مختلطين.

❖ **الحالة الثانية:** أن ترث الثلث، وذلك بشرطين: وهو عدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود العدد من الإخوة.

❖ **الحالة الثالثة:** وهي مسائل قضى فيها عمر-رضي الله تعالى عنه وأرضاه-، وتبعه على ذلك الصحابة،

واستقر عليها العمل، وأخذها الفقهاء، وإن خالف في ذلك ابن عباس -رضي الله تعالى عنه-، وهي مسألة العمرتين، زوجٌ، وأمٌّ، وأبٌّ، أو زوجةٌ، وأمٌّ، وأبٌّ. فالأم هنا تأخذ ثلث الباقي، وهاتان المسألتان قد جرت الإشارة إليهما في الكلام عن الجد، وقلنا إن هذه المسائل من المسائل التي يخالف فيها الأب الجد، يعني لو كان في المسألة زوجٌ وأمٌّ وجدٌ، فالأم تأخذ ثلثها كاملاً، لكن إذا وجد الأب، فإنما تأخذ ثلث الباقي.

❖ **الحالة الرابعة:** قلنا إنها حال الولد المنفي باللعان، فإن أمه تكون عصبهً له على ما ذكر المؤلف -

رحمه الله تعالى-، وأصل ذلك، الأثر الذي جاء أن المرأة ترث لقيطها وولدها الذي لاعنت عليه، وعتيقها التي أعتقت، أما العتيق فلا إشكال في ذلك، لكن بالنسبة للقيط والابن المنفي باللعان هذا هو محل الخلاف.

- ذكرنا لكم أن المؤلف جرى على هذا المذهب، وهو مذهب ابن مسعود، وإن كان بعض أهل العلم، وهو مشهور المذهب عند الحنابلة، وقول جماهير الصحابة، كابن عباس، وعليٍّ، وابن عمر، على ما ذكرنا سابقاً، أنهم يقولون: الأم ترث فرضها، وعصبتها يكونون عصبهً له، إذا لم يوجد له أبناء، أما إذا وُجد له أبناء، فقطعاً أن أبناءه هم عصبته، لكن لو لم يوجد له أبناء، فتكون العصبه هم عصبه أمه.
- لعلنا أن نمثّل لهذه المسألة: لتكون أكثر وضوحاً.

- لو ذكرنا هنا مسألةً، وهي: مات ابنها المنفي باللعان، عن أمه وخاله، إذا قلنا إن الأم هي العصبية، فمقتضى ذلك أن تأخذ المال كله، والخال لا يرث شيئاً، لكن إذا قلنا على ما ذكر جمهور الصحابة وهو مذهب الحنابلة، أن الأم ترث ميراثها، فهنا تكون الأم لها الثلث، وخاله الذي هو أخوها، أليس هو عصبية الأم؟ فسيأخذ الباقي، على قول المؤلف، فالأم عصبيةٌ، للابن المنفي باللعان، فبناءً على ذلك تأخذ المال كله.
- على القول من أنها تأخذ فرضها، وعصبتها هم عصبتها، فإن خال الميت هو أخو الأم، فهو عصبيةٌ للأم، فيكون عصبيةٌ للميت، فيأخذ الباقي، هذا مثالٌ لهذه المسألة.
- ذكر المؤلف -رحمه الله تعالى- مسألةً مُلحقةً بمسألة المنفي باللعان، وهي: مسألة ولد الزنا، ولد الزنا لا أب له، حتى ولو عُرف من زنا بها، فإنه لا يُنسب إليه، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: **«الولد للفراش، وللعاهر الحجر»**، فبناءً على ذلك: لو مات هذا الولد، فإن أمه هي التي ترثه، والحكم فيها، هو الحكم في الولد المنفي باللعان، إما أن نقول هي عصبتها، كما في هذه المسألة، فتأخذ المال كله، وإما أن نقول: عصبتها، هم عصبتها، فيكون على ما ذكرنا.
- لو كان في المسألة: أبٌ، في هذه المسألة، لو كان في المسألة أمٌّ وأبٌ، ومتنافٍ معنا، نقول: ما يرث شيئاً، لماذا؟ لأنه قد نفى نسب ولده، فلم ينتسب إليه، فلم يرثه، فكما أن الولد لا يُنسب إلى أبيه، فكذلك الأب لا يرث من ابنه الذي نفاه.

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله، اللهم اغفر لنا، ولشيخنا، وللحاضرين، وللمشاهدين، ولجميع المسلمين.

قال المصنف -رحمه الله تعالى وإيانا-: فصلٌ، وللجدة إذا لم تكن أمٌ، السدس واحدةٌ كانت أو أكثر، إذا تحاذين، فإن كان بعضهن أقرب من بعضٍ، فهو لقرباهن، وترث الجدة وابنها حيٌّ، ولا يرث أكثر من ثلاث جداتٍ، أم الأم، وأم الأب، وأم الجد.

- هذا من المؤلف شروعٌ في إرث الجدة، وهو على ترتيبٍ متسقيٍّ، لما ذكرنا يتعلق بالآباء، الأب والجد ونحوه، ثم ذكرنا يتعلق بالأُمّهات، الأم فالجدات. الجدة وارثةٌ، وإرث الجدة قد ثبت في سنة النبي -صلى الله عليه وسلم-، فإن تلك الجدة جاءت إلى أبي بكر -رضي الله تعالى عنه- تطلب ميراثها من ابن ابنها، فقال: لا أجد لك في كتاب الله -جلّ وعلا- شيئاً، ولا أعلم لك في سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- شيئاً، فانتظري حتى أسأل أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فسأل، فأتى محمداً بن مسلمة، فشهد أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أعطاه السدس، فقضى بذلك أبو بكر، بأن لها السدس. فثبتت بذلك، وهذا محل إجماع بين العلماء، وبين أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، أن الجدة تأخذ السدس. هذا إذن أصل إرث الجدة، وهو السدس، وأن ذلك ثابت بالسنة، وأنه محل إجماع.

#### • ما شرط إرث الجدة للسدس؟

هو: عدم وجود الأم، فإذا وجدت أمٌّ في المسألة، فإن أيّ واحدةٍ من الجدات لا ترث، سواءً كانت جدةً من جهة الأم، وهي أم الأم، أو أم أم الأم، أو كانت من جهة الأب، أم الأب، أو أم أب الأب، أو أم أم الأب. فكلهن في مثل تلك الحال لا يرثن.

- إذا هذا قوله: "وللجدة إذا لم تكن أمٌ" فكأنه يقول: شرط إرث الجدة للسدس: أن لا توجد أمٌ، يعني بأن تكون ميتةً، أو أن تكون مثلاً فيها مانعٌ من موانع الإرث، كأن تكون رقيقةً، أو أن تكون كافرةً، أو أن تكون قاتلةً على سبيل المثال، فهنا ترث الجدة، أما إذا وجدت أمٌ، فلا إرث في المسألة للجدة.
- فإن كان بعضهن أقرب من بعضٍ، فهو لقرباهن، إذن هو للأقرب فالأقرب. كل هذا سنأتي على أمثله.
- لكن هنا قال: "وترث الجدة وابنها حيٌ" مع أن أم الأب، هي جدةٌ من جهة الأب، والأب قد ورث، وهي ترث معه، مع أنها أدلت به، والعادة في الفرائض: أن من أدلى بشخصٍ حجب ذلك الشخص، إلا في مسألة الجدات، فالجدة لا يحجبها من أدلت به من الآباء. هذا على خلاف القاعدة، يعني لو وجد عندنا مثلاً: أخٌ، وابن أخٍ، ابن الأخ يسقط؛ لأن الأخ هو الذي أدلى به فيحجبه. لو كان عندنا ابن ابنٍ، وابنٌ، ابن الابن يسقط، لماذا؟ لوجود الابن. فهنا كل من أدلى بشخصٍ يسقط بوجوده إلا الجدات مع من أدلت به، فإنه لا يؤثر عليها. هذا ما ذكره المؤلف -رحمه الله تعالى- هنا.
- سنأتي إلى الجدات اللاتي يرثن، لكن بعد أن نؤصل أو نبين أصل إرث الجدة، والأمثلة على ذلك، فإذا تقرر انتقلنا إلى المسألة التي بعدها.
- نبين ذلك بالأمثلة. عندنا الآن لو وجد في المسألة: أمٌ، وأم أمٍ، يعني جدةً، فنقول هنا: الأم لها الثلث، لماذا لعدم وجود الفرع الوارث، ولعدم وجود الجمع من الإخوة، أم الأم هنا لم ترث، التي هي الجدة، لماذا؟ لأن من شرط إرث الجدة أن لا توجد الأم، فلما وجدت الأم، فإن الجدة ساقطة.
- لو وجد عندنا مسألةً، وهي: أم أبٍ، يعني جدةً، وأبٌ. فأم الأب كم تأخذ؟ تأخذ السدس، لأنها جدةٌ وارثةٌ، والجدة الوارثة ترث بشرط عدم وجود الأم، فلم توجد في المسألة أمٌ، فورثت السدس، والأب يأخذ الباقي، فإذاً هذه المسألة مثالٌ لتحقيق شرط إرث الجدة، وهو عدم وجود الأم، فبناءً على ذلك ورثت، وهو أيضاً مثالٌ لأن ترث الجدة مع من أدلت به، فهي أدلت بالأب، ومع ذلك ورثت معه، والقاعدة في غير مسألة الجدات، أن المرأة لا ترث مع من أدلت به، هذه القاعدة عامة، إلا في هذه المسألة، وثم مسألة أخرى، ربما يأتي الحديث عنها -بإذن الله جلّ وعلا-. إذن هذه مسألة الجدات، وإرثهن.
- بقي بعد ذلك: هل كل الجدات يرثن أم لا؟
- أولاً: لابد أن تعلم أن كل جدةٍ أدلت بذكرٍ بين أنثيين فإنها لا ترث، يعني لو كان عندنا أم أبي أمٍ، فهذه جدةٌ فاسدةٌ، لماذا؟ لأنها أدلت بذكرٍ بين أنثيين. عندنا أم أم أبي أمٍ، فهذه أيضاً جدةٌ فاسدةٌ، لماذا؟ لأنها أدلت بذكرٍ بين أنثيين. فإذاً كل جدةٍ أدلت بذكرٍ بين أنثيين فلا ترث.
- هل ما سواها من الجدات يرثن؟ وهي التي أدلت بإنانٍ؟ أو التي أدلت بذكورٍ؟ بعض أهل العلم يورث كل من سوى هذه، ومذهب للحنفية، لكن ما ذكره المؤلف -رحمه الله تعالى- هنا أن الوارث، ثلاث جداتٍ، واثنتان محل اتفاق، التي هي أم الأم، وأم الأب، وإن علت بمحض الأنوثة، والثالثة: أم أبي الأب.
- فعندنا أم أم، هذه جدةٌ وارثةٌ. هذه يقال جدةٌ فاسدةٌ، وهذه جدةٌ صالحةٌ. الثانية: أم أبٍ، هذه أيضاً وارثة. الثالثة: أم أبي الأب. هذه الثلاث جدات اللاتي يرثن.

- لو وجد عندنا: أم أبي الجد، أو نقول بعبارة ثانية: أم أبي الأب، فنقول: هذه ليست وارثةً، في قول المؤلف، وهو قول الحنابلة، وقول جمع من أهل العلم، خلافاً للحنفية، فبعضهم يلحق هذه بالجدة الفاسدة، وبعضهم يُدخلها في الجدات الصالحات، لكن هؤلاء الثلاثة، الحنابلة والجمهور على توريثهن، وإن علون بأن تكون أم أمٍ، أو أم أم أمٍ، فهذه مثلاً لو كانت أم أم أمٍ فتُرتِّ، أو أم أم أمٍ هذه لو كانت أم أبي، أو أم أم أبي، فعندهم أنها هذه من هذه، مادامت أم أبي، فلو علت بالأنوثة بعد ذلك فلا يضر، أو كانت أم أم أم أبي، فكلها داخلةٌ في هذا القسم. المهم أنها تكون أم أبي، بعد ذلك ترتفع في الأنوثة لا يضر.
- الثالثة: أن تكون أم أبي الأب، أو أم أم أبي الأب، أو كانت أم أم أم أبي الأب، فهذه تُرتِّ.
- إذا تقرر هذا، أن هذه فاسدةٌ، فأى مسألة جاءت فيها أم أبي أمٍ، فهي تُرتِّ، تسقط مباشرةً، إذا وجدت هذه أم أبي الجد، فهي في مذهب الجمهور ساقطةٌ، تبقى هذه الثلاث، إذا وجدت واحدةً منهن تُرتِّ، لكن إذا وجدن جميعاً، فهنا قاعدةٌ، أن القربى من جهة تُسقط البُعدي، يعني في المسألة الأولى: أم الأم تُسقط أم أم الأم، أليس كذلك؟ وهذه أم أم أم تُسقط أم أم الأم، القربى تُسقط البُعدي. لكن لو كانت من جنس آخر، أم الأب؟ فعند أهل العلم في المشهور: أن القربى من أم الأم، تُسقط أم الأب إذا كانت أقرب منها، لكن اختلفوا في العكس، وعلى كل حالٍ، المشهور: أن القربى تُسقط البُعدي، ولا ندخل في مثل هذا الخلاف. فأبين لكم ذلك بالمثال.
- إذا كنَّ في درجةٍ واحدةٍ، فمعنى ذلك أنهن يشتركن في السدس. فإذا ن لومات ميتٌ عن زوج، وأم أمٍ، وأم أبي، فهنا نقول: الزوج يأخذ النصف، لعدم وجود الفرع الوارث، أم الأم هذه جدةٌ، وأم الأب جدةٌ، أيهما أقرب؟ كلهن في درجةٍ واحدةٍ، فهنا يشتركن في السدس. لن ندخل في التفاصيل، هل أم الأم تسقطهن، هذه لن ندخل فيها.
- لو وُجد عندنا: أم أم أمٍ، وأم أب أمٍ، فمن الذي يرث هنا؟  
{الأولى} لماذا؟  
{لأن الثانية أدلت بذكرٍ} لأن الثانية أدلت بذكرٍ بين اثنتين فهي فاسدةٌ، وإن كانت في نفس المرتبة، لكن هي جدةٌ فاسدةٌ، فالسدس كله لأم أم الأم.
- لو أن عندنا أم أم أبي، وعندنا أم أم أم، فهنا من التي تُرتِّ؟ أم أم الأب؟ أو أم أم أم الأم؟ الأولى، لماذا ورثت الأولى السدس؟ لأنها هي القربى.
- لو كان عندنا: أم أم أم أم، يعني الجدة الخامسة، وأم أبي أبي الجد، يعني أبو الأب أيضاً، فأيهما التي تُرتِّ؟ هذه من القسم الأخير، التي ما تُرتِّ عند الجمهور، أليس قلنا: أم الأم فقط، وأم الأب، وأم أبي الأب، هذه هل هي أم أبي الأب؟ أم أبي أبي الجد، فلا تكون وارثةً، فهذه هي التي تُرتِّ السدس.
- ولا يرث أكثر من ثلاث جداتٍ، التي هي أم الأم، وأم الأب، وأم الجد، فأم أبي الأب وما بعدهن لا يرثن.



- يعني أنها ومن كان من أمهاتهن وإن علون، يعني مثل ما ذكرنا لكم، يعني أم الأم، وأمها، وأم أمها كلهن داخلات في الميراث، أم الأب، وأمها، وأم أمها داخلات في الميراث، وكذلك أم الجد، وأم أمها، أما أم أبي الجد فلا تدخل في الميراث، مثل ما ذكرنا قبل قليل.

**{ثم قال: فإن خلف جدتي أمه، وجدتي أبيه، سقطت أم أبي أمه، والميراث للثلاث الباقيات}.**

- يعني لو إنسان عنده أربع جدات، أم أم أمه، وأم أم أبيه، وأم أبي أمه، وأم أبي أبيه، فهؤلاء أربع جدات. أم أمه هذه وارثة من جهة الأصل، أم أم أبيه وارثة من حيث الأصل، أم أبي أمه، هذه جدة فاسدة؛ لأنها أدلت بذكرين أنثيين، أم أبي أبيه، فهذه وارثة من جهة الأصل، ثم نظرنا إليهن من جهة القرب والبعد، فوجدناهن في درجة واحدة، فورثت هذه الثلاث، فورثن السدس، اشتركن في السدس، وسقطت أم أبي أمه.
- إذن واضح في قوله: "إن خلف جدتي أمه وجدتي أبيه، سقطت أم أبي أمه"، والميراث للثلاث الباقيات على ما تقدّم. إذا تم ذلك، فيكون انتهينا مما يتعلق بإرث الجدة. سأعيده لكم مختصراً.
- ✓ الجدة ترث السدس، وثبوت إرثها للسدس السنة الثابتة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، والإجماع.
- ✓ إرثها مشروط بعدم وجود الأم.
- ✓ الجدة ترث مع ابنها الذي أدلت به، وهذا على خلاف قاعدة الفرائض المضطربة.
- ✓ إذا كن أكثر من جدة، فمنهن جدات فاسدات، وهي الجدة التي أدلت بذكرين أنثيين، فهذه فاسدة، وأم أبي الجد، فهذه أيضاً في قول الجمهور ليست بوارثة، فتبقى ثلاث جدات، أم الأم، وأم الأب، وأم أبي الأب، وإن علون من جهة أمهاتهن.
- ✓ إذا اجتمعن، إن تساوين اقتسمن السدس، وإن تفاوتن فترث القربى منهم، وتسقط البعدى، وإن كان في هذه المسألة خلاف في هل أم الأم مقدمة عليهن أو لا؟ وأيضاً بعض المسائل المتعلقة بهذا الخصوص، لا نريد أن ندخل في تفاصيله؛ لئلا نتشعب أكثر مما يجب.

**{قال المصنف: فصل، وللبنت النصف، وللبنتين فصاعداً الثلثان، وبنات الابن بمنزلتهن إذا عُدمن، فإن اجتمعن سقطت بنات الابن، إلا أن يكون معهن أو أنزل منهن ذكر، فيعصيهن في ما بقي}.**

- إذن هذا من المؤلف -رحمه الله تعالى- إشارة إلى إرث البنات، وأيضاً ذكر في أثنائه إرث بنات الابن، فنبدأ بإرث البنات.
- البنات ذكر المؤلف -رحمه الله تعالى- إما أن تكون منفردة، أو يكن أكثر من واحدة، فيقول: إذا كانت واحدة، فإنها ترث النصف. هنا ما شرط إرثها للنصف؟ هذا مضمّن في كلام المؤلف، لكن هذا كلام الفقهاء، مع اختصاره، إلا أنه يكون مشتملاً على معانٍ كثيرة.
- فإذا ن إرث البنت للنصف أولاً أن تكون منفردة، من أين أخذنا ذلك؟ لأنه قال: "وللبنتين فصاعداً الثلثان" فإذا ن، إرثها للنصف مشروط بأن تكون واحدة، ثم لما قال: وللبنت هنا إشارة إلى عدم وجود الابن، أو أخيها الذي يعصيهما، لأنه لو وجد ابن، فإنه سيكون الإرث مع الأبناء بالتعصيب، للذكر مثل حظ الأنثيين، أو نقول: إذن البنت ترث النصف، وشرط إرثها للنصف أن تكون واحدة منفردة، وأن لا يكون معها أخوها، أو أن لا

يكون معها ابنٌ الذي هو عصبته، عدم وجود المعصَّب لها، وهو أخوها، أو وهو الابن، يعني توضيح أكثر، والدليل على ذلك: قول الله -جلَّ وعلا-: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: 11]، ما أول الآية؟ ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11] إذن إذا كنَّ مع الذكور فسيكون الإرث عصبه، للذكر مثل حظ الأنثيين، ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: 11].

- فإذا أخذنا من هذا أن تكون منفردة حتى ترث النصف، وأن لا يكون معها عصبه وهو أخوها..
- فلو هلك هالكٌ عن: أمٍّ، وزوجةٍ، وبنتٍ. فنقول هنا: الزوج له الربع؛ لوجود الفرع الوارث، والأم لها السدس؛ لوجود الفرع الوارث، وهي البنت، والبنت كم ترث هنا؟ ترث النصف، وإرثها للنصف؛ لوجود الشرطين، عدم وجود المعصَّب لها، وهو الابن، وكونها منفردة، أو بعبارة ثانية: نقول أن تكون منفردة، أو الانفراد، أو عدم وجود المشارك لها، وهي أختها، أو وهي البنت، يعني إذا قلنا أختها، أحياناً بعض الناس يتبادر إليه، أنها أخت الميت، لا هنا أخت البنت. فعلى كل حالٍ إذن هنا ورثت النصف.
- لو مات ميتٌ عن: أمٍّ، وبنتٍ، وابنٍ. فأُم الأم كم تأخذ؟ تأخذ السدس؛ لأنها، وهي من الجدات الوارثات، ولعدم وجود الأم، التي تحول بينها وبين الميراث. إذن هذا الأمر الأول. الثانية: البنت هنا هل تأخذ النصف؟ لا تأخذ البنت النصف، لماذا؟ لوجود الابن معها، فتأخذ عصبه، للذكر مثل حظ الأنثيين، إذن اختلَّ شرطٌ من شروط إرثها النصف في هذه المسألة، وهو وجود المعصَّب لها، وهو الابن، فبناءً على ذلك لم تأخذ النصف.
- مثالٌ آخر: لو هلك هالكٌ عن: زوجتين، وبنتين. الزوجتان لهما: الثمن يشتركن فيه؛ لوجود الفرع الوارث، وهن البنات. البنات كم لهما؟ الثلثان، إذن لم ترث البنت هنا النصف؛ لوجود المشارك لها، وهي أختها، وهي البنت الأخرى، فنقول هنا: يرثن الثلثين.
- إذن يقول المؤلف -رحمه الله تعالى-: "وللبنت النصف" بالشروط المتقدمة.
- قال: "وللبنتين فصاعداً الثلثان"، أظن أن استحقاق البنتين للثلثين ظاهرٌ، وهو متى ترث البنات الثلثين؟ ترث البنات الثلثين بشرطين:
- ❖ **الشرط الأول:** عدم وجود المعصَّب لهن، لأنه إذا وجد الابن، أخذن العصبه للذكر مثل حظ الأنثيين. إذن عدم وجود المعصَّب لهن، للآية التي تقدمت معنا، ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11].
- ❖ **الشرط الثاني:** اجتماعهن، أن يكنَّ اثنتين فأكثر، فإذا كن اثنتين فأكثر، فإنهن يأخذن الثلثين. فلو هلك هالكٌ عن: أمٍّ، وبنتين، وابنٍ. فكم تأخذ الأم؟ الأم تأخذ السدس؛ لوجود الفرع الوارث. البنات هنا هل يأخذن الثلثين؟ لا يأخذن الثلثين، لماذا؟ لوجود المعصَّب لهن. إذن يأخذن المال تعصيباً مع أخيهن، للذكر مثل حظ الأنثيين.
- لو هلك هالكٌ عن: جدٍّ، وبنتين. فنقول: للجد كم له؟ الجد له السدس. والبنات يأخذن الثلثين. ثم نعطي الجد أيضاً الباقي؛ لأنه مع البنات، فيأخذ السدس، ويأخذ الباقي، كما ذكرنا في الحال المتقدمة من أحواله. فإذا هنا أخذت البنات الثلثين لكونهن اثنتين فأكثر، ولعدم وجود المعصَّب لهن، وهو الابن.

- لو هلك هالكٌ عن: زوج، وعشر بناتٍ. فنقول: الزوج له الربع؛ لوجود الفرع الوارث، البنات كم يأخذن؟ يأخذن الثلثين؛ لوجود المشارك، وعدم وجود المعصَّب، وهو الابن.
- كيف قلتُم إن البنيتين يأخذان الثلثين، مع أن الله -جلَّ وعلا- يقول: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 11]، فاشتراط لذلك أن يكنَّ فوق اثنتين. هذا عند أهل العلم لهم فيه كلامٌ، فقول جماهير الصحابة، بل هو إجماعٌ، يعني سوى ما ذكر عن ابن عباس، لكن الإجماع منعقدٌ على ذلك قبله وبعده، عند الفقهاء عامةً، أن البنيتين كالثلاث والأربع يأخذن الثلثين، من أين أخذتم ذلك؟ قالوا: من الآية، فإن الله -جلَّ وعلا- يقول: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: 11]، يعني اثنتين فما فوق، فقوله: ﴿فَوْقَ﴾ يعني صلة، فالمقصود بذلك أن لا يُظنَّ أنهن إذا كن اثنتين فسيأخذن الثلثين، فإذا كن ثلاثاً فسيأخذن ثلاثة أثلاثٍ أو أكثر، لا. ليعلم أن الاثنتين وأكثر من الاثنتين سواءً في استحقاق الثلثين. هذا من جهةٍ.
- من جهةٍ ثانيةٍ قالوا: دلالة السنة، فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- أعطى ابنتي سعد، قضى لهما بالثلثين، فأيضاً دلالة السنة ظاهرةً. قالوا: وأيضاً القياس، فإن الله -جلَّ وعلا- قال في الأخوات: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: 176]، فإذا كان هذا في الأخوات، فمن باب أولى أن يكون في البنات.
- فلأجل ذلك قال أهل العلم: وإن كان ظاهر الآية في قوله: ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ أن استحقاق الثلثين لا يكون إلا ثلاثٍ فأكثر، نقول: هذا ليس بمقصودٍ؛ لدلالة السنة، ودلالة الآية الأخرى، وأيضاً هذه الآية إنما أرادت الدلالة على أن المقصود أن فوق الاثنتين كالاثنتين، في أنه لا يزيد نصيبهن عن الثلثين.
- ثم بعد ذلك يقول المؤلف -رحمه الله تعالى-: "وبنات الابن بمنزلتهن إذا عُدمن"، يعني لو كان عندنا بنت ابن، فبنت الابن ترث النصف بثلاثة شروطٍ:
  - **الشرط الأول:** عدم وجود المشارك لها، يعني أن تكون واحدةً منفردةً، مثل ما ذكرنا في البنت.
  - **الشرط الثاني:** وعدم وجود المعصَّب لها، وهو أخوها أو ابن عمها الذي في درجتها، الذي هو ابن ابن.
  - **الشرط الثالث:** أن يُعدم الفرع الوارث الأعلى منها؛ لأنه قال: "إذا عُدمن".
- إذن، الشرطان الأولان أخذناهما مما تقدَّم في البنات، والشرط الثالث، أخذناه من أن المتقدم يُسقط المتأخر، فبناءً على ذلك كان أخذُ بنات الابن للثلثين أو النصف مشروطاً بعدم فوقهن. فبناءً على ذلك نقول: إذن إذا كانت واحدةً، فتكون منفردةً، عدم وجود المعصَّب لها، وهو ابن الابن، أو أخوها، أو ابن عمها الذي في درجتها، وعدم وجود الفرع الوارث الأعلى منها، فتأخذ النصف. من أين أخذنا ذلك؟ لأن بنت الابن بنتٌ، وداخلَةٌ في أسماء البنات. هذا أخذها للنصف.
- أخذها للثلثين مشروطٌ بثلاثة شروطٍ:
  - أولها: عدم وجود المعصَّب لهنَّ، وهو ابن الابن، أخوهن، أو ابن عمهن الذي في درجتهن. أن يكنَّ اثنتين فأكثر.
  - أن لا يوجد الفرع الوارث الأعلى منهن. فإذا كن اثنتين، فيأخذن الثلثين.
- لو هلك هالكٌ عن: أمٍّ، وبنت ابنٍ. فنقول: الأم لها السدس؛ لوجود الفرع الوارث. بنت الابن تأخذ النصف؛ لوجود الثلاثة شروطٍ: عدم وجود المعصَّب لها، وهو أخوها أو ابن عمها الذي في درجتها، انفرادها، عدم وجود الفرع الوارث الأعلى منها.

- لو هلك هالكٌ عن: زوجٍ، وخمس بنات ابنٍ. فنقول: الزوج له الربع؛ لوجود الفرع الوارث. وخمس بنات الابن يأخذن الثلثين، لما أخذت بنات الابن هنا الثلثين؟ لكونهن اثنتين فأكثر، وجود المشارك، عدم وجود المعصَّب لهن، وهو أخوهن، أو ابن عمهن الذي في درجتهم، عدم وجود الفرع الوارث الأعلى منهن.
- لو هلك هالكٌ عن: أمٍّ، وابنٍ، وبنت ابنٍ، فنقول: أم الأم تأخذ السدس؛ لأن شرط إرثها للسدس: عدم وجود الأم. الابن يأخذ: الباقي؛ لأنه أولى رجلٍ ذكرٍ، بنت الابن هنا لم ترث، لماذا؟ لوجود الفرع الوارث الأعلى منها.
- بقيت مسألة في قوله: "فإن اجتمعن سقط بنات الابن"، هذه مسألةٌ مكملَةٌ لما ذكرناه، لعل الحديث عنها يكون في مستهل اللقاء القادم -بإذن الله جلَّ وعلا-.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

